

التحولات الاقتصادية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٩

أ. م. د. نهاية محمد صالح

جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية/ قسم التاريخ

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٢٠/٥/١٥ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٠/٦/٧

الملخص:

كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاث ولايات هي: (برقة، طرابلس، فزان)، أثناء الخمسينات من القرن العشرين عانت من التخلف الاقتصادي والاجتماعي بمختلف مظاهره، اذ كانت الزراعة والرعي هما الحرفتان الرئيستان لغالبية السكان، وكان الاقتصاد الليبي يعاني من الاستهلاك أكثر من الإنتاج، والواردات اعلى من الصادرات. وكان تمويل العجز يأتي من المساعدات الأجنبية عن طريق برامج الامم المتحدة ووكالاتها الخاصة بشكل مساعدات فنية في ميادين الصحة والتربية والعمل والزراعة وميادين اخرى حتى اكتشاف النفط وتصديره عام ١٩٦١. وعليه سعت الحكومة الليبية بكل جهدها إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وحققت نقلة أكثر تطوراً من السابق في الحياة الليبية، الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، في حدود إمكاناتها والظروف الداخلية المحيطة بها.

الكلمات المفتاحية : الخمسينيات ؛ التطورات ؛ العهد ؛ الملكي ؛ النفط .

ABSTRACT

Libya was divided into three states:(Burqa, Tripoli, and Fezzan),during the fifties of last century, it suffered from economic and social backwardness in its various manifestations, and agriculture and grazing were the main trades of the majority of the population, and the Libyan economy suffered from consumption than production, and imports were higher of exports. The financing of the deficit came from foreign aid through the United Nations programs and its own agencies in the form of technical assistance in the fields of health, education, labor,

agriculture and other fields until the discovery and export of oil in 1961. Accordingly, the Libyan government endeavored to achieve comprehensive economic development, and advanced shift than before. In Libyan life, economic and social outcomes, within the limits of its capabilities and the internal conditions surrounding it.

Keyword: 1950s; Developments; the covenant; Royal; the oil.

المقدمة:

شهدت ليبيا منذ أوائل القرن العشرين تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد كانت خاضعة لحكم الدولة العثمانية حتى احتلالها من قبل إيطاليا عام ١٩١١، ثم خضعت ليبيا لحكم الإدارتين البريطانية والفرنسية منذ عام ١٩٤٣، وبموجب قرار الأمم المتحدة حصلت على استقلالها عام ١٩٥١، وأعلن قيام المملكة الليبية المتحدة برئاسة محمد إدريس السنوسي، ومن ثم قيام مجموعة من الضباط بقيادة معمر القذافي بانقلابه عام ١٩٦٩ وانتهاء النظام الملكي في ليبيا وإعلان النظام الجمهوري. وقد طرأت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تغييرات كثيرة، وقد ركزت الدراسة على إبراز الجانب الاقتصادي في ليبيا خلال العهد الملكي.

الهدف من البحث هو استقراء الأوضاع الاقتصادية في ليبيا للمدة ١٩٥١-١٩٦٩ التي جرى فيها تطورات في هذا المجال والتي توضحت اغلبها بالأرقام لتعطي؛ توضيحات دقيقة عن كل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ثم جاء التطور الأبرز عند اكتشاف النفط عام ١٩٥٨. ومن خلال بحثي ودراستي للموضوع يلاحظ القارئ أن هناك عدداً من الجوانب لم تشبع بحثاً ودراسة؛ بسبب صعوبة الحصول على وثائق ومعلومات واحصائيات دقيقة تتعلق بتلك الجوانب، مما أدى إلى عدم تغطيتها تغطية كافية.

الكلمات المفتاحية : الخمسينيات ؛ التطورات ؛ العهد ؛ الملكي ؛ النفط .

التحولات الاقتصادية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٩

كانت ليبيا مقسمة على ثلاث ولايات هي: (برقة، طرابلس، فزان)، أثناء الخمسينيات من القرن العشرين عانت من التخلف الاقتصادي والاجتماعي بمختلف مظاهره، لأن الشركات الأجنبية النفطية والمصرفية والزراعية كانت تسيطر على كل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية

وتنظيم الإنتاج الأولي في ليبيا ولاسيما فيما يتعلق بإنتاج النفط والمحاصيل الزراعية، وكانت هذه السلع الأولية تصدر مباشرة إلى إيطاليا وغيرها من الدول الأخرى^(١)، وكانت الزراعة والرعي هما الحرفتان الرئيستان لغالبية السكان، وكان الاقتصاد الليبي يعاني من الاستهلاك أكثر من الإنتاج، والواردات أعلى من الصادرات ونفقات الميزانية العامة أكبر من إيراداتها. وكان تمويل العجز يأتي من المساعدات الأجنبية عن طريق برامج الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة بشكل مساعدات فنية في ميادين الصحة والتربية والعمل والزراعة وميادين أخرى، بينما جاءت المساعدات الثنائية بشكل رئيسي من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فضلاً عن مساعدات من فرنسا ومصر وإيطاليا وباكستان وتركيا، إلى جانب اعتمادها كلياً على نشاط الزراعة المتخلف والبدائي، مما جعلها مضرب مثل للفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد يقول جون جنتر: "لعل ليبيا هي أفقر بلد في العالم إذ ليس فيها مصرف وطني واحد، وليس فيها طبيب وطني واحد، وفيها رجل أعمال أمريكي واحد، وسبعة عشر خريجا من الجامعات"^(٢).

ومنذ صدور قرار الأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٤٩، بمنح ليبيا استقلالها السياسي بعثت الأمم المتحدة في أوائل الخمسينات من القرن العشرين عدداً من الخبراء الاقتصاديين؛ لدراسة وضع ليبيا واقتراح خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد وضعت البعثة توصيات متواضعة في ضوء حالة الفقر التي كانت تسود ليبيا وعلى اعتبار أن البلاد لا تحتوي على أية مصادر طبيعية حسب رأي البعثة^(٣)، وتم وضع برنامج يستغرق تنفيذه خمس سنوات إلا أن هذا البرنامج لم يطبق بنجاح؛ نظراً لعدم توافر المقومات الطبيعية والبشرية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن سكان المجتمع الليبي كانوا يعتمدون على حرفتي الزراعة والرعي وكان يمارس هاتين الحرفتين ما لا يقل عن ٦٥% من مجموع القوى العاملة حسب احصائيات عام ١٩٥٤م^(٤)؛ ولذلك كان الاقتصاد الليبي في تلك الفترة يعتمد على الصادرات الزراعية وخاصة الفول السوداني وزيت الزيتون فضلاً عن الحيوانات الحية. إلا أن صدور قانون النفط في عام ١٩٥٥ أشجع العديد من الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط على الدخول والاستثمار في ليبيا للتقيب والبحث^(٥)، وهو ما أدى إلى توفير فرص عمل وإلى هجرة الكثير من الفلاحين من الريف وترك الزراعة والحرف التقليدية إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أسهل، وبأجور مرتفعة^(٦).

وشهدت ليبيا تطورات اقتصادية مهمة بهدف إنشاء البنية التحتية الاقتصادية فيها، إذ رافق التطورات السياسية عقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع الدول التي كانت تمتلك قواعد عسكرية على

الأراضي الليبية مثل: بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا^(٧)، وتعهدت هذه الدول بموجبها تقديم الدعم المالي والاقتصادي إلى الحكومة الليبية بهدف بناء وتطوير بنيتها الاقتصادية، فمنحت ليبيا تسهيلات استراتيجية لتلك الدول على شكل معاهدات مقابل الحصول على مساعدات مالية، جاءت معظمها من الولايات المتحدة بشكل رئيسي ومن بريطانيا كدفعات لخدمات تقدمها ليبيا بشكل تسهيلات وضعت بتصرف الدولتين من قواعد عسكرية ومطارات وطرق وبنية عامة ومجال فضائي وموانئ مقابل الدعم المالي لمشاريع التنمية، إذ بلغت المساعدات المالية التي قدمت إلى ليبيا من الحكومات الأجنبية ومن الأمم المتحدة خلال المدة ١٩٥٢-١٩٦١ مبلغاً قدره (١٠٤) مليون جنيه ليبي جاءت كلها من الحكومتين البريطانية والأمريكية باستثناء (٤,٢) مليون جنيه جاءت منحاً، ومبلغ (١,٨) مليون فاصلة ثمانية من الجنيه الليبي جاء قرصاً من الحكومة الأمريكية. وقسم الرصيد مناصفة بين المساعدة الفنية من الأمم المتحدة ومنح من خمس دول هي (فرنسا، مصر، تركيا، إيطاليا، باكستان). إلا أن الأموال التي تم تسليمها إلى ليبيا فعلياً بلغت (٥٨,٣) ثمان وخمسين مليوناً فاصلة ثلاثة من الجنيه الليبي أو ٥٦% من المخصصات، وبلغ مجموع تدفق الأموال الأجنبية ٤٣% من مجمل إيرادات الحكومة الليبية لهذه السنوات، وهذا يدل على اعتماد الحكومة الاتحادية بشكل كبير على المساعدات الأجنبية^(٨).

بدأت الحكومة الاتحادية بتشكيل الهيئات اللازمة؛ لتجاوز أزمتها الاقتصادية^(٩)، فعقدت سلسلة من اتفاقيات التعاون الفني مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١٠)، إذ تأسست هيئة (لاتاس) وهيئة المصالح المشتركة (لارك)^(١١)، وبعثة العمليات الأمريكية إلى ليبيا (يوسوم)^(١٢) وأخذت هذه المؤسسات على عاتقها تقديم العون والدعم الفني والمالي إلى ليبيا في تنفيذ خطط التنمية، بعضها ذو طابع استراتيجي وبعضها الآخر مشاريع تنموية صغيرة. وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما مجموعه (٤٦,٨٦٣,٩٧٩) دولاراً خلال المدة ١٩٥٤-١٩٦٠ منها (١٩,٤٢٥,٠٠٠) بدل إيجار قاعدة هويلس^(١٣)، ومبلغ (٢٧,٣٨٦,٠٠٠) دولاراً وهو مساعدات مالية لأغراض التنمية، فضلاً عن تقديم مساعدات مالية أخرى انفتحت على مشاريع كثيرة منها (٤,٢٨,٧٠٥) دولاراً على إنجاز (٣٨) من المشاريع الزراعية ومبلغ (٤,٣٥٤,٨٧٦) دولاراً على (١٦) مشروعاً من مشاريع استثمار وتطوير الموارد الطبيعية ومبلغ (٧,٣٨٩,٨٧٥) دولاراً على ٢١ مشروعاً في مجال التربية والتعليم المهني والجامعي و(٤,٤٣٤,٨٧٥) دولاراً على مشاريع الصحة ومبلغ (٩,١٠٠,٣١٥) دولاراً قدمت قروضاً للمصارف الليبية ومحطة كهرباء طرابلس وغيره من المبالغ في مشاريع الطرق والجسور والاشغال العامة، فضلاً عن مواد غذائية وصحية قدمتها منظمة (كير)^(١٤)، بلغت قيمتها (٢,١٣٢,٩٦٤) دولاراً غطت ٢٥% من

الشعب الليبي، ولقد ساهمت تلك المساعدات في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتطور الاجتماعي وبناء دولة ليبيا الحديثة، بغض النظر عن الغايات والدوافع التي جعلت تلك الدول تقوم بكل تلك المساعدات ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية^(١٥). وهذا ما سنتناوله بشي من التفصيل مركزين على أهم القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، النفط).

الزراعة:

كانت الزراعة والرعي هي الحرفة الرئيسة لغالبية سكان ليبيا، أما الانشطة الاقتصادية الاخرى فقد كانت محدودة للغاية، وساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، والاستعمار الايطالي والبريطاني والفرنسي لليبيا (١٩١١-١٩٥١م) على ارتفاع نسبة السكان الرحل وشبه الرحل في ليبيا حتى بلغت نسبتهم ٤٤% من مجموع السكان، إذ تشير احصائيات الامم المتحدة في عام ١٩٥١م أن عدد العاملين في مجال الزراعة كان يقدر بنحو ٨٠% من السكان وبالتجارة ٦% وبالصناعات الريفية ٦%، اما باقي السكان وهم نحو ٨% كانوا موزعين على حرف مختلفة أخرى^(١٦). وبعد أن حصلت ليبيا على استقلالها في أواخر عام ١٩٥١م قامت مصلحة الاملاك الحكومية التابعة لوزارة العدل في برقة بتوزيع الأراضي التي استولت عليها "مؤسسة الانتى" الاستيطانية الايطالية والتي بلغت مساحتها (٥٥,٠٠٠) هكتار في منطقة الجبل الاخضر وكان عدد المزارع (١٨٦٠) مزرعة موزعة على الليبيين، واستفاد من هذا البرنامج ١٨٦٠ عائلة، اما في طرابلس فقد تم توزيع (١٥٧) قطعة بلغت مساحتها أكثر من (٥٥٠) هكتار على ١٣٢ عائلة، وهذا ساعد على استقرار البدو الرحل وشبه الرحل والنزوح إلى القرى والتجمع بالقرب منها؛ ولذلك انخفضت نسبة البداوة في ليبيا. وعلى الرغم مما كانت تعانيه الزراعة من نقص المياه ورؤوس الاموال والخبرة الفنية والاساليب الزراعية الحديثة، ناهيك عن انجراف التربة الا أن الزراعة بقيت تحتل المرتبة الاولى في الصادرات الليبية، كما كان غالبية السكان يعتمدون عليها في توفير سبل العمل لهم، فقد بلغ نسبة العاملين في مجال الزراعة بحسب احصائية عام ١٩٥٤م نحو ٥٨,٧% من مجموع القوى العاملة في ليبيا، ونسبة مساهمة الزراعة في الناتج القومي بلغت ٢٦,١% قبل اكتشاف النفط^(١٧)، ومن أهم المحاصيل الزراعية في ليبيا هي (القمح والشعير والبقول السوداني (الكاكاوية) والطماطم والبطاطس واللوز والتمر والزيتون والحمضيات)، الا ان الشعير كان من اهم المحاصيل الزراعية من حيث الكمية لأنه كان يشكل الجزء الاكبر من الغذاء اليومي للسكان الليبيين، الا ان توسع

زراعة القمح منذ عام ١٩٥٩، وارتفاع اسعاره، وزيادة الطلب عليه نتيجة زيادة سكان المدن والاعتماد عليه في غذائهم؛ أدى إلى تذبذب اسعار الشعير بين الانخفاض والارتفاع حتى عام ١٩٦٧، في حين وصل محصول الفول السوداني في عام ١٩٥٩م إلى (١٢٠,٠٠٠) قنطار، ثم انخفضت في السنوات التي تلتها، ثم عاد وارتفع في عام ١٩٦٧ إلى (١٣٢,٦٠٦) قنطار، ويرجع هذا التذبذب في نسبة المحاصيل الزراعية لاعتمادها على مياه الامطار، إلى جانب هجرة الكثير من الفلاحين إلى المدن^(١٨).

قامت الحكومة الليبية بوضع العديد من البرامج لتطوير الاقتصاد الوطني ومنها قطاع الزراعة فاعتمدت خطة التنمية الزراعية الاولى (١٩٥٢-١٩٥٨)، والتي تقدمت بها بعثة الامم المتحدة في عام ١٩٥١م بهدف تطوير الزراعة، وتحسين اوضاع المزارعين، إذ بلغت قيمة المبالغ المقترحة لهذه الخطة نحو (٣٠) مليوناً من الجنيه الليبي، ساهمت في انجاز العديد من الاعمال ولاسيما في مجالات الاستكشاف والبحث عن المياه الجوفية وعمليات التشجير والحماية من الفيضانات والخدمات الزراعية والارشاد الزراعي، ففي طرابلس وبرقة وفزان عملت الحكومة الليبية على اعادة بناء صهاريج المياه القديمة لتخزين مياه الامطار لفصل الجفاف بمساهمة المزارعين والذين كانوا يدفعون جزءاً من التكاليف، وحتى عام ١٩٥٩ تم اصلاح (٢٠٠) صهريج سعة الواحد منها ٧٠٠ الف متر مكعب، فضلاً عن قيام الحكومة الليبية ببناء ثلاثمائة سد من السدود الرومانية القديمة بلغ طولها (٤٠) الف متر مكعب، كما تم في برقة ايضاً بناء ما يزيد (٥٥٠) مدرجا بلغ مجموع طولها (٧٠) الف متر، ساعدت على زراعة اربعة الاف هكتار من الأراضي^(١٩). اما المحاولة الثانية للحكومة الليبية فقد تمثلت في الخطة الخمسية (١٩٥٦-١٩٦١) التي قامت بها لجنة مشتركة من الحكومة الليبية والبعثة الامريكية للعمليات في ليبيا (USO)، وبعثة المساعدات الفنية التابعة للأمم المتحدة في ليبيا (untam)^(٢٠)، إذ اعتمدت الخطة على المساعدات المالية الخارجية في تمويل هذه الخطة، فبلغ نصيب قطاع الزراعة منها (١,٦) مليون فاصلة ستة من الجنيه الليبي اي ما يعادل حوالي ٨% من مخصصات الخطة الكلية^(٢١)، فضلاً عن قيام منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في ليبيا بإجراء اختبارات على اصناف الحبوب والعلف والبقول والتبغ والاسمدة في مناطق طرابلس وبرقة والصفصاف والفويهات وتجارب إدارة المراعي في العويلة، وبالتعاون مع وزارة الزراعة ببرقة تم اكثر ازاد بذور محسنة وزعت في مختلف انحاء برقة، كما تم تأسيس عدد من المشاتل والبساتين التجريبية والبعلية في منطقة الجبل (غريان ويفرن وترهونة)، فضلاً عن توزيع مائة الف من اشجار الفاكهة في عام ١٩٥٧-١٩٥٨. ففي برقة تم ادخال (٨٦) صنفاً مختلفاً من اشجار الفاكهة خلال عامي ١٩٥٦-١٩٥٨، فضلاً عن اجراء تجارب وابحاث في مكافحة

الحشرات ووقاية النباتات والاشجار، وزراعة التمور في ليبيا، واستخدام الآلات الزراعية الثقيلة في زراعة القمح والشعير^(٢٢). وفي عام ١٩٥٩ اصدرت الحكومة الليبية قانون وقاية النباتات من الآفات والامراض الزراعية، ويعد هذا القانون خطوة هامة في تحسين القطاع الزراعي، بيد ان البنك الدولي للإنشاء والتعمير اقترح على الحكومة الليبية اتخاذ اجراءات اخرى في مجال وقاية النباتات ومنها تزويد الجمعيات التعاونية والمزارعين بالقروض والاستمرار في تنفيذ برنامج الارشاد الزراعي في تدريب الفلاحين على الطرق الفنية في وقاية النباتات^(٢٣). في حين جاءت المحاولة الثالثة بعد اكتشاف النفط، ولاسيما بعد ان تحولت ليبيا من دولة تعاني من عجز في ميزانيتها إلى دولة لديها فائض مالي، واستغنت عن المساعدات الدولية معتمدة على العائدات النفطية. فاعتمدت الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٣-١٩٦٨) بعد اكتشاف النفط عام ١٩٥٨ وتصديره عام ١٩٦١^(٢٤)، إذ خصصت فيها لقطاع الزراعة ١٧% من مجموع مخصصات الخطة مما ساهم في ازدياد الإنتاج الزراعي بمقدار ٤,٥% في الفترة (١٩٦٢-١٩٦٧) الا انها لم ترفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي وذلك لقلة ما خصص لهذا القطاع، النقص الشديد في الايدي العاملة وعدم توفر المعلومات والدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة في قطاع الزراعة، ناهيك عن اغفال الخطة لبعض المشاريع الهامة مثل استصلاح الأراضي والارشاد الزراعي وتنمية المراعي^(٢٥).

وعلى الرغم من ذلك كرست الحكومة الليبية جهودها في خدمة الزراعة والمزارعين بعد اكتشاف النفط، وانخفاض الإنتاج الزراعي، لذلك قدمت مساعدات كبيرة منها بيع الآلات الزراعية بتخفيض ٢٥% من قيمتها بالنسبة للمزارع ونحو ٥٠% من قيمتها للجمعيات التعاونية^(٢٦)، كما قام البنك الزراعي بشراء الزيوت النباتية خلال عام ١٩٦٧-١٩٦٨ بسعر (٢٨٨) جنيهاً ليبي للطن الواحد من المزارع مع العلم أن سعر الاستيراد (٢٠٠) جنية ليبي، فضلاً عن شراء محصول الفول السوداني خلال عام ١٩٦٦-١٩٦٨ بسعر (١٣٠) جنيهاً للطن الواحد. وعلى الرغم من هذا الازدهار الا انه لم يضع حداً لهجرة المزارعين وانتشار الاكواخ في المدن^(٢٧). وبالرغم من جهود الحكومة الليبية في رفع مستوى الإنتاج الزراعي بعد اكتشاف النفط إذ إن قيمة الاطعمة المستوردة والمنتجات الغذائية ارتفعت من نصف مليون جنية ليبي في عام ١٩٦١ إلى (٢٧,٦) سبع وعشرين مليوناً فاصلة ستة من الجنيه عام ١٩٦٨، وفي المقابل انخفضت الصادرات من المنتجات الزراعية من حوالي (١,٢٣) مليون فاصلة ثلاثة وعشرين جنيهاً ليبياً عام ١٩٥٦ إلى (٦٠٠,٠٠٠) جنية فقط عام ١٩٦١ إلى ما يقارب (٣٢,٠٠٠) جنية فقط عام ١٩٦٨، وهو ما لا يكفي لتسديد واردات ليبيا من المواد الغذائية لمدة ثلث يوم فقط^(٢٨).

ولابد من الإشارة إلى تحسن مستوى معيشة المزارعين في ليبيا تحسناً كبيراً خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٨ حسب الدراسة التي اجراها (ج. أ. ألن) عن الزراعة في ليبيا، إذ وجد انه في عام ١٩٦٨ كان اجمالي الاستثمارات للمزرعة الواحدة في غربي ليبيا بمعدل (٣٠) جنيهاً ليبيااً للهكتار الواحد من الارض غير المستصلحة و(٥٠) جنيهاً للأرض المستصلحة، وأن ٤٠% فقط من هذه الاموال جاءت عن طريق القروض. ومن ثم قام المزارعون انفسهم بتمويل ٦٠% من هذا الاستثمار، إذ كان ٢٨% من المزارعين يحققون دخلاً اضافياً من خلال الاحتفاظ بأعمالهم في المزارع، بينما كان ١٧% يحتفظون بأعمال اضافية بدوام كامل و ١١% بدوام جزئي، فضلاً عن (٣٣٥) من المزارعين يحصلون على دخل اضافي مما يحققه ابناؤهم الذين حصلوا على اعمال ذات دخل مرتفع في اقرب مدينة مجاورة، ولاسيما في القطاع الحكومي، إذ كانت الضمانات والمزايا التي يحققها العمل الحكومي مغرية بالنسبة لأصحاب وعمال المزارع على السواء، التي كانت أجوره اعلى وجهده ومتطلباته اقل، فضلاً عن منح المستخدمين فرصاً للعمل في خدمة القطاع الخاص. وبالرغم من ذلك فقد ظلت معدلات البطالة بين الليبيين مرتفعة، فقد كان كثير منهم يرفضون العمل على امل الحصول على وظيفة حكومية^(٢٩). وفي الوقت الذي كان الليبيون ينتظرون الوظائف الحكومية كان الايطاليون واليونانيون يستغلون القروض الحكومية والمساعدات المتاحة للأغراض الزراعية إلى جانب حيازتهم للجزء الاعظم من الأراضي ضمن اطار سياسة اقتصادية تتسم بعدم التدخل، فقاموا بإنشاء المصانع الصغيرة واستيراد السلع الاستهلاكية، الا ان الايدي العاملة الايطالية تضاءلت قوتها بحلول عام ١٩٦٨؛ نتيجة لتوافد العمال الاجانب من تونس ومصر، ومعظمهم كانوا من العمال شبه المهرة أو غير المهرة، لذا فقد كانوا يتقاضون اجوراً متدنية مقارنة بأجور الليبيين غير أنها كانت تفوق الأجر الذي كانوا يحصلون عليه في بلادهم بكثير. وهذا ما شجع الليبيين على استخدام هؤلاء العمال المستوردين لمساعدتهم في أداء أعمالهم اليدوية، فيما احتفظوا لأنفسهم بالإدارة. وما لبثت العمال الأجانب بالوكالة ان عملوا في الأعمال كافة، بما في ذلك الحراسة، بينما انصرف الليبيون إلى كسب الأموال من خلال المتاجرة أو الوساطة في السوق التجارية، مما أسهم في ظهور طبقة جديدة من التجار ورجال الأعمال وكبار موظفي الدولة والسياسيين، غير ان غالبية المواطنين ظلوا فقراء يعانون من سوء التغذية والأمية، ناهيك عن إهمال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بسبب الهجرة من الأرياف إلى المدن^(٣٠).

بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الليبية في رفع مستوى الإنتاج الزراعي ولاسيما بعد اكتشاف النفط، إلا ان الحراك الديمغرافي من الأرياف إلى المدن، أثر على الاقتصاد الزراعي وظلت العوائد المالية المستخلصة من تصدير النفط هي الممول الرئيس في ليبيا خلال العهد الملكي.

النفط:

كان للنفط تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا في فترة ما بعد الاستقلال، ولاسيما بعد اكتشاف النفط في عام ١٩٥٨، إذ احدث ثورة في الاقتصاد الليبي، وقبل ان تبدأ إيرادات النفط في التدفق على خزينة الدولة الاتحادية كانت الزراعة هي ركيزة الاقتصاد الليبي كما ذكرنا، ولم تكن ظروف البلاد مشجعة لقيام الصناعة ولاسيما الحديثة منها، فالسوق الليبية كانت ضيقة جدا نظرا لانخفاض مستوى الدخل الفردية وانتشار الاستهلاك الذاتي ولاسيما بين المزارعين والبدو الرحل^(٣١)، علماً أن أكثر من نصف الدخل الليبي كان يأتي من المساعدات الخارجية التي بلغت قيمتها عشرة ملايين جنيه استرليني في عام ١٩٥٦، و (٧,٤٦) سبعة ملايين فاصلة ستة واربعين جنيهاً في عام ١٩٥٧ ثم (٩,٣٧) تسعة ملايين فاصلة سبع وثلاثين جنيهاً في عام ١٩٥٨. ولأغراض التنقيب عن النفط قسمت البلاد على أربعة أقسام بموجب قانون النفط لعام ١٩٥٥ وتضم (٩٥) عقداً امتياز لشركات النفط الأجنبية أي نسبة ٦٥% من مساحة البلاد وكانت تعمل فيها (١٨) شركة في نهاية عام ١٩٥٩^(٣٢)، واسهم انضمام ليبيا في العام نفسه إلى المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الثلاث وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية المالية، والمؤسسة المالية العربية للأمناء الاقتصادي، في تنمية الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط^(٣٣).

ونتيجة لزيادة إيرادات النفط عمدت الحكومة في عام ١٩٦٠ إلى دعوة المصرف الوطني لدراسة وضع ليبيا الاقتصادي سعياً للاستفادة المثلى من تلك الزيادة، وخصصت ٧٠% من عائدات النفط لتطوير البلاد في مجال التعليم والزراعة والأشغال العامة. وبإشراف مجلس الاعمار الليبي الذي انشئ عام ١٩٥٥، تم وضع خطة خمسية للتنمية أعوام ١٩٦١-١٩٦٥^(٣٤). وكان من النتائج الأخرى لاتساع النشاط النفطي، التضخم المالي واتساع الرقعة الزراعية والايجارات والوقود، فضلاً عن الهجرة المستمرة إلى المدن نتيجة اتجاه أصحاب الاموال نحو أعمال العقارات والمشروعات التي تحقق عوائد مالية عالية في المدن. ومن جانب آخر وسع النشاط النفطي علاقات ليبيا الخارجية وارتباطها الاقتصادي بالدول

الغربية، فبعد ان كانت تباع منتوجاتها إلى (١٨) دولة صارت تباعها إلى أكثر من (٢٥) دولة في عام ١٩٦٣^(٣٥).

أدى الانتعاش الاقتصادي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وارتفاع معدلات الأجور، وتبين الإحصائيات التي نشرتها (لجنة شؤون البترول)، ارتفاع معدل الأجور المدفوعة للعمال في عام ١٩٥٨ من (٠,٢٥٠) جنيه ليبي في اليوم إلى (٠,٥٠٠) جنيه^(٣٦)، فضلاً عن مساهمة قطاع النفط في زيادة الدخل القومي العام لليبيا من (١٩٣) مليون جنيه ليبي بداية الستينيات من القرن العشرين إلى (٩٠٩) مليون جنيه ليبي في نهايتها^(٣٧)، وذلك من خلال تأثيره على سوق العمل بصورة مباشرة وغير مباشر، فقد لوحظ ترك الأيدي العاملة عملها في قطاع النفط بعد ان اكتسبت خبرات ومهارات جديدة إلى جانب المال. واتجهت إلى ميدان العمل الخاص ولاسيما احتراف عمليات مرتبطة بقطاع النفط مثل النقل والتموين والتجارة. وهكذا أدى النشاط الذي طرأ على سوق العمل إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦١ بمقدار (٧٠) مليون جنيه بعد أن كان في عام ١٩٥٧ نحو (٤٥) مليون جنيه فقط نتيجة زيادة انتاجها من النفط عام ١٩٦١م واثراً على القطاعات الأخرى^(٣٨). وكما ازداد عدد الآبار من (٢٤٢) بئراً إلى (٤٤٥) بئراً في عام ١٩٦٢، والإنتاج (٤,٨) مليون طن والمصدر (٩) ملايين طن، وفي عام ١٩٦٣ من (٣٤٤) والإنتاج (٢١) مليون طن والمصدر (٣٠,٨) مليون طن^(٣٩). وفي عام ١٩٦٢ أصبحت ليبيا عضواً في منظمة البلدان المصدرة للنفط^(٤٠).

رافق التطور الاقتصادي تطور سياسي، إذ انتقل النظام السياسي والإداري في ليبيا تدريجياً من اتحادي لامركزي إلى نظام مركزي موحد عام ١٩٦٣، وتم دمج مختلف الأجهزة الإدارية للدولة في الولايات والحكومة الاتحادية في جهاز إداري واحد، والغيث قوانين الخدمة المدنية في الولايات بموجب التعديل الدستوري، وذلك لتعزيز الوحدة الوطنية ونتيجة للاعتقاد بان الدولة الاتحادية غير اقتصادية وغير فعالة؛ بسبب وجود ثلاث حكومات إقليمية لإدارة البلاد. ونظراً لاتساع الجهاز الإداري وتشعب أعماله، ولمنع التشتت والتوزيع في المسؤوليات فقد انشئت وزارة جديدة سميت بوزارة الدولة لشؤون الخدمة المدنية في عام ١٩٦٤^(٤١).

قوبل الغاء النظام الاتحادي بحماسة وتأييد شعبي للملك محمد إدريس السنوسي (١٩٥١-١٩٦٩)^(٤٢)، الذي أوفى بعهدده وحقق رغبة الشعب في النظام الذي كانوا يأملون به^(٤٣)، إذ إن وحدة الولايات الليبية تحت سلطة واحدة من شأنها أن تؤدي إلى تقوية السلطة المركزية وتماسك الشعب الليبي،

وتسهم في تخفيض نفقات إدارة مؤسسات الدولة، ولاسيما ان ليبيا كانت مقسمة إلى خمس حكومات مما ضاعف من تفكك ليبيا حتى شبّهت ((بأنها عربية تجرها ثلاثة خيول كل يشدها في اتجاه))^(٤٤).

رافق تركيز السلطة السياسية في ليبيا، تركيز الصلاحيات في مجال التنمية، فقد تم إلغاء مجلس الأعمار بموجب القانون رقم (٥) لعام ١٩٦٣، وحل محله مجلس التخطيط القومي وأصبح المسؤول عن سياسة التخطيط والتنمية، ووضع تحت رئاسة رئيس الوزراء، كما تم إنشاء وزارة التخطيط والتنمية بموجب القانون نفسه، وعلّنت في ٢٠ آب/أغسطس من العام ذاته الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٣-١٩٦٨) من أجل استغلال الموارد والطاقات الليبية وتحسين مستوى المعيشة، ولاسيما ذوي الدخل المحدود^(٤٥)، وهدفت الخطة إلى الاهتمام بالقطاعات التعليمية والصحية والاسكان والزراعة وتشجيع القطاعات الخاصة والتركيز على المناطق الريفية وتخفيف حدة الهجرة من الريف إلى المدن، وكان إجمالي التقديرات المالية للخطة الخمسية الأولى (١٦٩,٠٩٧,٠٠٠) مليون جنيه ليبي^(٤٦). ونتيجة ازدياد انتاج النفط فقد زاد دخل الافراد وارتفع نطاق مستوى معيشة بعض فئات المجتمع، مما أدى إلى زيادة المستهلك من المنتجات الغذائية، فوسع نطاق الاستيراد وارتفعت اسعار المنتجات المحلية، واهملت بعض القطاعات المنتجة ولاسيما الزراعة والصناعة التقليدية، وتفككت بعض العلاقات الاجتماعية^(٤٧). ومن جهة أخرى كان هناك تغيير في معدل التحضر إذ انتقل بعض السكان من (الأرياف) إلى مدينتي (طرابلس وبنغازي) بوصفهما أكبر مراكز التحضر في ليبيا بحثاً عن فرص العمل^(٤٨)، فارتفعت أجور العمال الزراعيين وتركزت المحاصيل في بعض المناطق من دون جني كالبالح والزيتون، وظهرت في أطراف المدن بعض الأحياء غير الصحية المزدهمة حتى بلغت فيها بيوت الصفيح والاشخاب نسبة مرتفعة، وتشير الدراسات الاجتماعية في قرى الجبل الأخضر إلى أن فردين من كل أسرة قد تركاها بحثاً عن عمل في حقول النفط، مما الحق أضراراً بالقطاع الزراعي^(٤٩)، ووجدت الحكومة الملكية نفسها مضطرة للإبقاء على الإنتاج الزراعي والحيلولة دون هجرة السكان لهذه المهنة تدريجياً، فعملت إلى الإسراع في مد الأرياف بالطرق والكهرباء وتقديم الأسمدة والمبيدات والبذور للفلاحين^(٥٠). وخلال المدة ١٩٥٤-١٩٥٧ تم بناء بضع مئات من الوحدات السكنية لتحل محل وحدات سكنية انهارت أو تم تدميرها، بينما في السنوات ١٩٥٨-١٩٦٣ لم يتم تسريع البناء ولكن انتقل من التشييد إلى بناء مساكن لموظفي الدولة^(٥١).

وفي عام ١٩٦٧ أعلنت الحكومة الليبية عن عدد من المشاريع لتنمية صناعة النفط في البلاد ومنها تأسيس مؤسسة قومية للنفط، وإنشاء معهد ليبي للنفط، وتنظيم دورات تدريبية لإعداد موظفين للعمل

في صناعة النفط، فضلاً عن انشاء مصنع للألمونيا مع شركة اوكسيدينتال، وتنمية واحة الكفرة، مع مد الأنابيب النفطية في المنطقة الغربية وتخطيط تنمية ميناء البريقة^(٥٢). وفي العام نفسه انشئت شركة النفط الليبية بهدف تعزيز الاقتصاد الليبي عن طريق موارد النفط واستخدامها لإقامة صناعة نفطية وطنية في البلاد، فضلاً عن اهتمام الحكومة الليبية بطرق المواصلات البرية والبحرية بهدف تسهيل عملية الاستيراد والتصدير ولأسيما بعد اكتشاف النفط، فقد بدأت الموانئ الليبية كميناء طرابلس وبنغازي وسرت ودرنة وطبرق في استقبال معدات التنقيب عن النفط والسلع الغذائية والاستهلاكية مما أدى الى إضافة نوعا جديد من النشاط إلى الموانئ لم تشهده ليبيا في تاريخها وهو ما دعا الحكومة الليبية إلى العمل على تطوير وتحسين اغلب هذه الموانئ. وحتى عام ١٩٦٩م لم يكن لليبيا شركات ملاحية وسفن للنقل البحري سوى بعض السفن الصغيرة التي تستعمل داخل الموانئ لإرشاد السفن، إذ كانت بواخر الشركات الاجنبية المختلفة تقوم بنقل البضائع والركاب من البلاد وإليها^(٥٣). وكان من أبرز المشاريع الاصلاحية التي قامت بها الحكومة الليبية في مجال النقل هي إنجاز ما يربو على ٢٠٠٠ كيلو متر من الطرق خلال عامين فقط (١٩٦٧-١٩٦٨)^(٥٤). وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة الليبية في تلك المدة استمرت في استنزاف النفط للحصول على العملات الصعبة، وتبذيرها على اشياء لا تخدم الشعب الليبي، ناهيك عن استغلال الشركات الاجنبية النفط لمصالحها ولزيادة ارباحها، كما استخدمت الحكومة الليبية عائدات النفط في تمويل ميزانية خطة التنمية في المدة من (١٩٥٤-١٩٦٥)^(٥٥)، إذ بلغت المخصصات الممولة من النفط حوالي (٣٢,٦) مليون جنيه ليبي من مجموع موارد الميزانية العامة التي بلغت (٨٥,٨) لتبلغ حوالي ١٠٥ ملايين جنيه ليبي من مجموع موارد الميزانية التي بلغت (٢٢٦) مليون جنيه ليبي، ثم ارتفعت في عامي ١٩٦٨-١٩٦٩ لتبلغ ١٢٣ مليون جنيه ليبي من مجموع موارد الميزانية العام والتي بلغت ٣٤٥ جنيه ليبي، وبذلك اصبح النفط هو الدعامه الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على الرغم من ان الحكومة الليبية لم تضع سياسة رشيدة للمحافظة عليه واطالة عمر انتاجه^(٥٦).

ويتضح مما سبق بان عوائد النفط كان لها دور كبير في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة في ليبيا، فضلاً عن مضاعفة الاستثمار في المجالات كافة، فتحولت ليبيا من بلد غير منتج في عام ١٩٥٨ إلى بلد منتج ومصدر في عام ١٩٦٧.

الصناعة:

كان النشاط الصناعي في ليبيا منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين محدود النطاق بسبب ضيق السوق المحلية وقلة ما تملكه ليبيا من الوقود والمواد الأولية التي كانت تنحصر في عدد صغير من المنتجات الزراعية وقلة وانعدام الرأسمال والخبرة الإدارية والتقنية والمهارات الصناعية، ناهيك عن دور الاستعمار الذي عمد إلى قتل الصناعة الوطنية في ليبيا، لهذا ارتكز النشاط الصناعي على بعض الصناعات التقليدية كصناعة الجلود والنسيج والفخار وتعليب السمك وطحن الدقيق وصناعة التبغ التي كانت تحتكرها الحكومة وبعض الصناعات الأخرى المرتبطة بالمنتجات الزراعية. وكان معظم هذه الصناعات مملوكةً للأجانب مع أنها كانت صناعات محدودة من حيث حجمها وإنتاجها^(٥٧). وكانت ولاية طرابلس أكثر الولايات نشاطاً في مجال الصناعة، إذ بلغ مجموع المصانع في ولاية طرابلس عام ١٩٥٥ (٤٤٨) مصنعاً وكان الإيطاليون والأجانب يملكون منها (٢٣٩) مصنعاً أي ما يعادل ٥٣% من مجموع المصانع. وبلغت مساهمة المصانع في الناتج القومي عام ١٩٥٨ ما قيمته (٦) ملايين جنيه، أي: بنسبة ١١,٥% من إجمالي الناتج القومي في ليبيا والذي كان يقدر ب (٥٢,١) مليون جنيه^(٥٨). أما ولاية فزان فقد اقتصرَت الصناعة فيها على بعض الصناعات اليدوية كصناعة الأطباق والمرابح من الليف والحصر والسجاد المحلي التي كانت النساء يزاولنها حتى عام ١٩٥٥، وبدأ التفكير في نهوض الصناعات بولاية فزان عندما قام الخبير العالمي في وزارة المالية الليبية المسيو (ديماليريا Demaliria) بتقديم تقرير عن شؤون الحرف اليدوية بفزان عامة وانصب اهتمامه على منطقة غدامس باعتبارها مركز الحرف اليدوية التي يجدى فيها العمل، كما أرسلت هيئة العمل الدولية في أواخر عام ١٩٥٧ خبيرها الدكتور عزمي عفيفي من مصر بناء على طلب الحكومة الليبية ليقوم بمهمة وضع برنامج لمساعدة الحكومة في تحسين وإيجاد صناعات تزيد من دخل الفرد والعمل على تسويق المنتجات بشتى الطرق، وقد تعاون الخبير مع وزارة المالية في وضع خطة مشروع الصناعات الصغرى بفزان^(٥٩).

بعد اكتشاف النفط نشطت الحكومة الليبية في تنفيذ مشاريع الأعمار والإسكان والتنمية الاقتصادية، وبدأت فوائد الثروة النفطية تتوزع على جميع طبقات الشعب، وفتح المجال أمام المشاريع الصناعية فعم الرخاء في البلاد في المجالات كافة، وأخذت الحكومة خطوات حثيثة في طريق التصنيع عن طريق إنشاء معهدين فنيين بمساعدة الأمم المتحدة في طرابلس وبنغازي، وأنشأت ثلاث مطابع حكومية، واستمرت في احتكار واستغلال التبغ. وأنشأت الحكومة مصنعا للتمور بمساعدة الحكومة الهولندية، وبلغ عدد المصانع في البلاد حتى عام ١٩٦٥ نحو (٣١٢١) مصنعاً، ولكن معظمها كانت صناعات بسيطة لقدم الآلات والأدوات المستعملة في تصنيعها كالصناعات الغذائية والأخشاب والنسيج

(٦٠). ونظراً لازدياد عدد السكان وارتفاع حصة الفرد من الدخل القومي، فقد زاد الطلب على المنتجات والسلع الصناعية بعد اكتشاف النفط، مما دفع الحكومة الليبية إلى إنشاء أول وزارة للصناعة عام ١٩٦١، ثم قامت بفرض قيود على الواردات وزيادة الرسوم الكمركية على المنتجات الصناعية المستوردة عام ١٩٦٣، وعززت هذه الإجراءات إنشاء مؤسسة للتنمية الصناعية في عام ١٩٦٥ بهدف تشجيع الصناعة المحلية بالتعاون مع وزارة الصناعة والبنك الصناعي الليبي للإقراض لدعم التنمية الاقتصادية (٦١)، فبلغت قيمة القروض التي منحتها المؤسسة مع البنك الصناعي الليبي عام ١٩٦٣ نحو (٣,١٩٨,٠٠٠) جنية، وارتفعت تلك القروض خلال المدة ١٩٦٧-١٩٦٨ فبلغت (١٥,٦٨١,٠٠٠) جنية، بهدف تشجيع الصناعة المحلية (٦٢)، كما بلغ عدد المنشآت الصناعية في ليبيا حسب احصائية عام ١٩٦٤ م (٣٦٩٣٨) منشأة صناعية، وبلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التي كانت تستخدم عشرة عمال فأكثر (٨٦٧) منشأة وعدد المنشآت التي تستخدم اقل من عشرة عمال (٣٦٠٧١) منشأة (٦٣). وقد أقامت وزارة الصناعة العديد من المصانع مثل تصنيع الفواكه وتعبئة البلح ومدبغة للجلود بطرابلس، ومصنعان لتعليب السمك في طرابلس وبنغازي، فضلاً عن المصانع الآلية الحديثة التي زاد عددها من مصنع واحد في عام ١٩٥٩-١٩٦٠ إلى ٧ مصانع في عام ١٩٦٤ (٦٤). وفي نهاية عام ١٩٦٥ بلغت المنشآت الصناعية ٦٦ منشأة للمواد الغذائية وعصر الزيتون وادوات الكهرباء والنجارة وغيرها. وكانت اغلبية المصانع من الحجم الصغير، يعمل في كل واحدة منها (خمسة اشخاص)، وتشير بعض المصادر إلى ان عدد المنشآت الصغيرة قد بلغ ٧٨٣٢ منشأة يعمل فيها ٣٢٦٠ مستخدماً، وقيم الإنتاج الاجمالي لتلك لعام بـ ٢٧٥٩٧٩ الف جنية، وبلغت القيمة المضافة من القطاع الصناعي ١٧٤٢٨٠ الف جنية. (٦٥). وعليه، فقد ازدادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي الاجمالي إذ ارتفعت من (١١,٥) مليون جنية ليبي في عام ١٩٦٤ إلى (١٤,١) مليون جنية في عام ١٩٦٦ إلى (١٥,٨) مليون جنية في عام ١٩٦٧ (٦٦).

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الليبية قامت بعد انشاء وزارة التخطيط بوضع اول خطة للتنمية تمثلت في الخطة الخمسية (١٩٦٣-١٩٦٨) شاملة لكل القطاعات ومنها قطاع الصناعة، إذ كانت تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج الصناعي من حيث الكم والنوع وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية الصنع وتصدير الفائض منها، الا ان هذه الخطة لم تكن متكاملة من الناحية النظرية، فقد بنيت على افتراضات لم تكن واقعية بالنسبة لظروف البلاد، منها معدلات الزيادة في الواردات والإيرادات والمصروفات، ولاسيما ان نصيب قطاع الصناعة في هذه الخطة كان ضئيلاً إذ بلغت حوالي ٤% فقط من اجمالي المبلغ المخصص للتنمية البالغة حوالي ٣٣٧ جنية ليبي، ثم جاءت بالخطة الخمسية الثانية (١٩٦٨-١٩٧٣)

التي ساهم بإعدادها بعض الخبراء الدوليين، بهدف تحقيق تحول ظاهر في زيادة مخصصات قطاع الصناعة، وعليه، فقد زادت النسبة من ٤,٩% إلى ٧,٩% من الميزانية الجديدة، فضلاً عن الاهتمام بتنمية الخدمات الاجتماعية كالسياحة والرياضة وخلق احتياطي من النفط لمواجهة الطوارئ. ويمكن القول ان دور الدولة اقتصر على الإشراف على الصناعة وتوفير مناخ ملائم للتنمية الصناعية مع تطوير بعض المصانع القديمة (التبغ - الجلود - تعليب الفواكه) ^(٦٧).

التجارة:

إن موقع ليبيا على البحر المتوسط جعلها مركزاً تجارياً حيويًا منذ أقدم العصور، فقد كان التجار الليبيون منذ أواخر القرن التاسع عشر يجوبون مناطق افريقيا الوسطى وجنوبها الغربي براً ويمارسون التبادل التجاري مع سكانها ويجلبون ريش النعام والعاج والجلود وغيرها لتصديرها إلى أوروبا عن طريق ميناء طرابلس، كما أسسوا علاقات تجارية مع الدول الأوروبية، غير أن هذا الازدهار التجاري لم يدم طويلاً ولاسيما بعد أن غزت إيطاليا ليبيا عام ١٩١١، واحتلت موانئها، فتحول كل نشاط إلى دفاع عن الوطن، فأصيب الاقتصاد الليبي بضرر بالغ وخسرت ليبيا مكانتها التجارية عندما استولى الأجانب من الإيطاليين واليهود على زمام التجارة. واستمر الحال خلال فترة خضوعها للإدارتين البريطانية والفرنسية ١٩٤٣-١٩٥١^(٦٨). ومن جهة أخرى أصيب الميزان التجاري الليبي بالعجز منذ عام ١٩٤٩ وبلغ (٣) ملايين جنيه، واستمر العجز يتضاعف فبلغ (١٢,٤٤٧,٠٠٠) جنيه ليبي في عام ١٩٥٦، ووصل العجز عام ١٩٥٧ (١٢,٦٦٠,٠٠٠) جنيه ليبي وثم إلى (٢٣,٥) مليون جنيه ليبي في عام ١٩٥٩ و(٤٠) مليون جنيه في عام ١٩٦١^(٦٩).

كان الاقتصاد الليبي في الخمسينيات من القرن الماضي اقتصاد اكتفائي يعتمد على الصادرات الزراعية والحيوانية المتمثلة بالحيوانات الحية والأسماك وزيت الزيتون والفواكه والحلفا إلى جانب قليل من المصنوعات التقليدية (اليديوية)، وفي مقابل ذلك يتم استيراد المصنوعات والآلات الحديثة إلى جانب بعض الحبوب والاعذية أحيانا وأغلبها من إيطاليا والمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا وأمريكا واليابان. ويعد الفول السوداني من أهم الصادرات الزراعية، إذ بلغ الدخل منه عام ١٩٥٤ حوالي (٥٨٣,٠٠٠) جنيه ليبي ثم ارتفع في عام ١٩٥٨م إلى (١,٠٢٠,٠٠٠) جنيه ليبي. ويأتي تصدير الحيوانات الحية في المرتبة الثانية، فقد صدر منها عام ١٩٥٧ بما قيمته (٥٦٧,٠٠) جنيه ليبي وارتفع هذا المبلغ إلى (٨٣٨,٠٠٠) جنيه ليبي عام ١٩٥٨. وفي المرتبة الثالثة زيت الزيتون إذ وصلت قيمة الصادرات منه عام ١٩٥٨ حوالي (٤٤٧,٠٠٠) جنيه ليبي. وإلى جانب المحاصيل الزراعية كانت ليبيا تصدر الماشية والأغنام، وبلغ ما صدرته من الأغنام عام ١٩٥٨ ما قيمته (١٧١٠,٠٠٠) جنيه ليبي^(٧٠). واستمرت الصادرات الزراعية في ازدياد حتى عام ١٩٥٩، وصلت نسبتها من المجموع الكلي للصادرات ٧٢,١%^(٧١)، ثم أخذت في التناقص بعد اكتشاف النفط من (٥,١) ملايين فاصلة واحد جنيه ليبي إلى حوالي (٦٠٠) الف جنيه ليبي في المدة ١٩٦١-١٩٦٧، الأمر الذي أدى إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج لسد متطلبات السوق المحلية وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والخضروات والفواكه،

فارتفعت قيمة الواردات من المواد الغذائية المختلفة من حوالي (٤,٢٣٦) مليون في عام ١٩٥٤ مليون جنيه إلى (٧,٩٨١) مليون جنيه، أي: بزيادة تبلغ نحو ٩٥% في عام ١٩٦١. أما الواردات من أجهزة الراديو والموسيقى وما شابهها فقد زادت في الفترة نفسها بأكثر من (٤٠) ضعفاً، إذ كانت في عام ١٩٥٤ ثمانية آلاف جنيه فقط ووصلت في عام ١٩٦١ إلى حوالي (٣٢١) ألف جنيه^(٧٢).

وبلغت قيمة الواردات الليبية حوالي (٣٤,٥) مليوناً ونصف من الجنيئات الليبية عام ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٣٣% عن عام ١٩٥٧، وبلغت قيمة السلع التي استوردتها شركات النفط الأجنبية في العام نفسه حوالي (١٠,٧٩,٠٠٠) جنيه وقيمة الذهب الخام المستورد حوالي (٦٧٧,٠٠) جنيه، وقيمة السلع المصنوعة بما في ذلك وسائل النقل حوالي (٢٤,١٣٤,٠٠٠) جنيه، وتمثل ٧٠% من مجموع الواردات. ويرجع ذلك إلى ضخامة ما تستورده شركات النفط الأجنبية من الآلات ووسائل النقل، بينما هبطت نسبة استيراد الأغذية بالنسبة للسلع المستوردة عام ١٩٥٨ إلى ١٤,٤% بعد أن كانت ٢٠,٨% في عام ١٩٥٧، وهبطت واردات الوقود المعدني من (١,٩٤٤,٠٠) جنيه ليبي في عام ١٩٥٧ إلى (١,١٦٦٥,٠٠٠) جنيه ليبي عام ١٩٥٨ أي بنسبة ١٤,٤%. ولو قورنت واردات ليبيا عام ١٩٥٨ بواردات عام ١٩٥٧ لاتضح أن الآت حفر آبار النفط أصبحت السلعة الثانية بعد السيارات بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة بعد السيارات والدقيق والشاي، ولاسيما أن ليبيا كانت تستورد حوالي ٦% من حاجتها من ثلاث دول على الترتيب (إيطاليا، بريطانيا، أمريكا)، فكانت الأولى تبذل أقصى جهدها لتحتل الصدارة بين الدول في تجارتها مع ليبيا في الاستيراد والتصدير، فقد استوردت إيطاليا بما قيمته (١,٩٥٦,٠٠٠) جنيه بنسبة ٣٢% من جملة الصادرات، وتأتي مصر في المرتبة الثانية بعد إيطاليا في الاستيراد من ليبيا إذ استوردت بما قيمته (٧٢٢) ألف من الجنيئات أي بنسبة تبلغ ١٧% من صادراتها، فيما استوردت بريطانيا ما قيمته (٦٥٣,٠٠٠) جنيه ليبي أي حوالي ١٥% من صادراتها. وتعد مواد الخام باستثناء الوقود أساس الصادرات الليبية، وتبلغ قيمة ما صدرته منها ليبيا خلال عام ١٩٥٨ حوالي (٢,١٧٩,٠٠٠) جنيه ليبي، ونسبة المواد الخام المصدرة بالنسبة للصادرات جميعاً حوالي ٥١%، ونسبة المواد الغذائية بالنسبة للصادرات ٨٨%، بينما هبطت صادرات الحيوان والزيوت النباتية والشحوم من (١,٣٢٢,٠٠٠) جنيه عام ١٩٥٧ إلى (٤٤٧,٠٠٠) جنيه عام ١٩٥٨^(٧٣). واستمرت الصادرات الليبية في التناقص في مدى العشر السنوات ١٩٥١-١٩٦١ فبلغت (٥,٣) مليون جنيه في عام ١٩٥٤ و(٤,٣) مليون جنيه في عام ١٩٥٥ و(٣) مليون جنيه في عام ١٩٥٩. وكان زيت الزيتون والفول السوداني قد أسهما بأكثر من ثلث الصادرات الليبية في عام ١٩٦١^(٧٤). وتشير بعض المصادر أن العجز في ميزان

التجارة الخارجية الليبية كان يتزايد عاما بعد عام بنسب مرتفعة، إذ بلغت الواردات الليبية عام ١٩٥٩ ضعف صادراتها، ووصلت في عام ١٩٦١ إلى (٢٢) ضعفاً وفي عام ١٩٦٢ إلى (٢٥) ضعفاً^(٧٥). كان اكتشاف النفط وتصديره نقطة تحول وانقلاب في الحياة الاقتصادية في ليبيا منذ عام ١٩٦١ كما ذكرنا سابقاً، إذ دخلت ليبيا في صف الدولة المصدرة للنفط (منظمة الاوبك)، وشكل النفط ومشتقاته ٩٩,٩% من الصادرات الليبية، ولاسيما بعد اغلاق قناة السويس عقب احداث نكبة حزيران ١٩٦٧ وعدم وصول النفط عن طريقها إلى جنوب وغرب اوربا والذي كان سببا في زيادة ما استوردته كل من ايطاليا وبريطانيا من ليبيا^(٧٦). اما الواردات فان أكثر من ٩٠% من مجموعها باستثناء واردات شركات النفط كان يتكون من سلع استهلاكية وادوات منزلية مع ازدياد السلع الكمالية والمواد المصنوعة كالسيارات ومواد البناء والاجهزة، وبلغ حصة الفرد من الواردات عام ١٩٦٣ نحو ٥٧ جنيهاً ليبي، وكما ارتفعت الواردات المدنية ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٤ بنسبة تقدر بنحو ٢١٢%، بينما زادت واردات الشركات النفطية بنسبة ٤٦٠% ولاسيما بعد تخفيض الرسوم الجمركية الذي شمل نحو ٣٠٠ سلعة. وبلغ مجموع واردات ليبيا عام ١٩٦٨ عن طريق مينائي طرابلس (١٠٩,٠٩٤) جنيهاً ليبي وميناء بنغازي (٧٦,٠٤٩) جنيهاً ليبي^(٧٧).

المصارف والبنوك:

كان من النتائج المباشرة لتطور قطاع النفط هو التوسع الاستثماري في القطاع الخاص بالتجارة والمقاولات وما يتصل بها من خدمات، كالخدمات المصرفية والمحاسبية ومراكز الصيانة وغيرها، وقد توسع هذا القطاع الذي اصبح يؤلف نحو ٧٠% من الدخل القومي بحلول عام ١٩٦١. ولعل عمليات البناء والتشييد والنقل والاستثمار في العقارات كان من اهم المرافق التي شهدت هذا التوسع بسبب الطلب المتزايد على المساكن الحديثة والدور والمكاتب والمخازن وغيرها من انواع البناء اللازمة لتطور عمليات تمويل القطاع النفطي ومقابلة الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية ومراكز العمل والنشاط. وظهر توسعا اخر تمثل في انتشار محطات بيع الوقود في المدن والقرى الواقعة على الطرق الرئيسية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للوقود الناجمة عن تطور حركة النقل والتوسع في استعمال السيارات. وعليه فان التوسع الذي طرأ في قطاع الخدمات يرجع إلى نمو التجارة ويعد مكملاً لها ونتيجة منطقية لتطوراتها، فمرفق الخدمات المصرفية مثلاً الذي توسعت نشاطاته بدرجة كبيرة كان استجابة لحاجة القطاع التجاري النامي^(٧٨).

ولابد من الاشارة إلى أن ليبيا كانت تضم تسعة فروع لمصارف أجنبية^(٧٩)، ولم يكن فيها أي مصرف تجاري ليبي إلا القسم التجاري من المصرف المركزي حتى صدور قانون رقم (٣) لعام

١٩٥٥ الذي اسس بموجبه (بنك ليبيا الوطني) ليقوم بإصدار العملة الوطنية في البلاد والاحتفاظ بأموال الحكومة وليسيطر على العملات الاجنبية وميزان المدفوعات، فقد كان النقد المتداول في ليبيا قبل الاستقلال عام ١٩٥١ يتألف من ثلاث عملات وهي الجنيه المصري في برقة واللييرة الايطالية في طرابلس والفرنك الجزائري في فزان، ففي ٢٤ تشرين الاول ١٩٥١ صدر قانون النقد الليبي واصبح الجنيه الليبي هو الوحدة النقدية فحل محل العملات الاجنبية التي سحبت من التداول تحت اشراف (لجنة النقد الليبية) وظل مصرف باركليز وكيلًا للجنة في ليبيا ولندن لإصدار النقد وامسالك الحسابات واتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار وحسابات الحكومة الليبية الاتحادية^(٨٠).

كان مصرف ليبيا يدعو رجال الاعمال الليبيين بالاستمرار في دخول ميدان المصارف والتعاون على إنشاء مصارف ليبية يكون اغلبية المساهمين فيها ليبيين، واستجابة لذلك ازداد عدد المصارف التجارية وازدادت عملياتها. وتشير الاحصاءات المصرفية إلى توسع النشاط المصرفي بالنسبة إلى الودائع والقروض. وتم إنشاء مصرف زراعي وطني عام ١٩٥٥ برأسمال نصف مليون جنيه ليبي، ارتفع بعد ذلك إلى مليون جنيه ليبي، وكما انشئ المصرف التجاري في حزيران/يونيو عام ١٩٦٤ فأسهم فيه ليبيون بنسبة ٥١% من رأسمال المصرف، ثم تبعه في العام نفسه افتتاح عدد من المصارف منها مصرف (الصحاري) ومصرف (الشركة الافريقية) كمصرف ليبي وفرنسي، ومصرف (شمال افريقيا) في عام ١٩٦٦ ومصرف (مصر) عام ١٩٦٧، ساهم فيه الليبيون بنسبة ٥١% من رأسماله، وحمل اسما جديداً هو (مصرف النهضة العربية). وبالرغم من مشاركة الليبيون في ملكية هذه المصارف، فانهم لم يشاركوا في اداراتها، واحتفظت هذه المصارف بخبراتها الفنية السابقة، وبقيت المصارف الاجنبية الرئيسية العاملة في ليبيا آنذاك، عصية على المشاركة الليبية، وهي مصارف (روما، باركليز، نابولي، العربي)^(٨١). ناهيك عن انه لم يتم إنشاء أي: مصرف صناعي في ليبيا، ولذلك كان الليبيون العاملون في مجال الصناعة والذين يريدون قروضاً صناعية كسائر الذين يسعون إلى قروض للبناء وغيرها من تمويل المشاريع الانمائية إلى الحصول على قروض من مصارف تجارية بمعدلات فوائد عالية، وكانت هذه القروض قصيرة الامد ولكنها كانت تجدد؛ وذلك لأن السلف التجارية يجب أن لا تمتد لأكثر من عدة أشهر^(٨٢).

الخاتمة:

كان الاقتصاد الليبي في الخمسينيات من القرن العشرين يتسم بطابع اقتصاد عاجز اعتمد بشكل رئيس على المساعدات والهبات والمصاريف العسكرية والاستثمارات الاجنبية حتى اكتشاف النفط وتصديره في عام ١٩٦١، اذ طرأت تغيرات على الاقتصاد الليبي فتحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يركز على النفط بشكل كبير.

سعت الحكومة الليبية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٩، إلى تطوير صناعاتها التقليدية، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بعد اكتشاف النفط وازدياد العوائد المالية، إلا أن التطور التتموي ظل بطيئاً بفعل محدودية هذه العوائد المالية، والوضع السياسي والاداري والقانوني، الذي كبح خطط التنمية عن أن تأخذ مسارها التطوري، ناهيك عن الحراك الديمغرافي من الأرياف إلى المدن، وأثر ذلك على الاقتصاد الزراعي والتقليدي في مجال الصناعة، وظلت العوائد المالية المستخلصة من تصدير النفط هي الممول الرئيس، وظلت الشركات النفطية، تستنزف الجزء الأكبر منه لخدمة عمليات التنقيب والحفر والأدوات. ومع ذلك يمكن القول، إن الحكومة الليبية سعت بكل جهدها إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وحققت نقلة أكثر تطوراً من السابق في الحياة الليبية الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، في حدود إمكاناتها والظروف الداخلية المحيطة بها.

الهوامش:

- (١) عبد الحكيم عمار نابي، النظام السياسي والتنمية الاقتصادية في ليبيا (١٩٦٩-١٩٩٢)، اللجنة الشعبية للثقافة والاعلام، (ليبيا، ٢٠٠٦)، ص ٤٠٤.
- (٢) طارق صالح عبد النبي المغربي، النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته (١٩٦٩-١٩٩٩)، المكتب العربي الحديث للنشر، (الاسكندرية، ٢٠٠٨)، ص ١٢٤.
- (٣) World Bank, The Economic development of the Libya, rporty of the international bank for Reconstruction and development at the Request of the Government of Libya, 1960, p24
- (٤) علي معمر عبد المؤمن، ايرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا (١٩٦٠-١٩٩٢)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية (الاردن، ١٩٩٦)، ص ٥٨.
- (٥) لوحظ وجود الغاز الطبيعي منذ طرابلس في عام ١٩١٤، ثم قام الجغرافي الايطالي (ديزيو) بإعداد خريطة جيولوجية ليبيا في اوائل الثلاثينيات وأخذ يراقب الترسبات النفطية في مياه الابار، فتمكن عام ١٩٣٧ من جمع قطرات سوداء من النفط واعد تقريراً سرياً عن ذلك للحكومة الايطالية، الا ان ايطاليا لم تتمكن من اكتشاف النفط بسبب قدم الآلات

وعدم توفر الامكانيات الفنية، فضلاً عن اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ التي خسرتها ايطاليا وخسرت معها مستعمراتها ومنها ليبيا. ينظر، نابي، المصدر السابق، ص ٤١٦.

(٦) Cherif Bassiouni, Libya: From Repression to Revolution, Leiden, 2013, p46. نابي، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٧) عقدت ليبيا معاهدة تحالف وصدقة مع بريطانيا في نيسان /ابريل عام ١٩٥٣ تعهدت بموجبها بريطانيا على دفع مليون جنيه استرليني لمنظمات التنمية الليبية ومبلغ ٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني لمدة خمس سنوات متتالية كمساعدة مالية لميزانية ليبيا، كما تعهدت بتزويد القوات المسلحة الليبية بالأسلحة والذخائر والمعدات مقابل منح الحكومة الليبية تسهيلات عسكرية لبريطانيا طول مدة الاتفاقية وبموجب احكامها وشروطها. وفي عام ١٩٥٤ عقدت الحكومة الليبية اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة منحت الاخيرة حق استخدام القواعد الجوية والبرية والبحرية وحق انشاء طرق المواصلات والجسور، مقابل منح ليبيا مليوني دولار بدلا من مليون دولار حسب اتفاقية عام ١٩٥١، وكما عقدت الحكومة الليبية اتفاقية أخرى مع فرنسا في عام ١٩٥٦ تقتضي بجلاء القوات الفرنسية عن الجنوب الليبي (فزان). للتفاصيل ينظر: هنري انيس ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل المعاهدة الانجليزية الليبية، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، (مصر، ١٩٧٠)، ص ص ٢٤٥-٣٠٧؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، الولايات المتحدة الامريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال ١٩٥٢-١٩٦٠ (دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية)، مطبعة صخر، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٩.

(٨) يوسف عبد الله صائغ، اقتصاديات العالم العربي، (البلدان الأفريقية) الموسوعة العربية للدراسات والنشر، (القاهرة، ١٩٨٤)، ج ٢، ص ص ١٨٢-١٨٣.

(٩) نظرا لحاجة الجهاز الاداري والتنفيذي إلى الخبرات في تنفيذ المشاريع في الزراعة والصناعة والصحة والتعليم وغيرها، عمدت الحكومة الاتحادية إلى انشاء مؤسسات خاصة للإشراف وتنفيذ وتمويل المشاريع في المجالات كافة، منها (لجنة التخطيط) في ٣ اذار ١٩٥٢ و(الهيئة الليبية العامة للتنمية والاستقرار) في ٦ اذار ١٩٥٢ و(المؤسسة المالية الليبية) في ٩ حزيران ١٩٥٢ و(اللجنة الليبية الامريكية للتعمير) في عام ١٩٥٥ ومجلس الاعمار في عام ١٩٥٦. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ١٨٣؛ الحسناوي، المصدر السابق، ص ص ٣-٨.

(١٠) اتفاقيات التعاون الليبية الامريكية هي: المعاهدة الثلاثية عقدت في لندن بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٥١ وسميت باتفاقية المساعدة الفنية إلى ليبيا، واتفاقية مشروع النقطة الرابعة في ١١ كانون الثاني، ١٩٥٢ واتفاقية التعاون الاقتصادي عام ١٩٥٤ واتفاقية التعاون الفني لعام ١٩٥٥. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٩-٢٦.

(١١) لجنة الانشاء والتعمير الليبية -الامريكية (لارك) تأسست الهيئة عام ١٩٥٥ وهي وكالة حكومية ليبية مهمتها توظيف اموال المساعدات الامريكية إلى ليبيا ووضع الخطط والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وحلت هذه المؤسسة محل هيئة المساعدة الليبية-الامريكية (لاتاس) التي كانت تشرف على نشاط مشروع النقطة الرابعة في ليبيا. المصدر نفسه ص ٤٨.

(١٢) تم ايفاد هذه البعثة إلى ليبيا بناء على اتفاقية التعاون الفني لعام ١٩٥٥ ومهمتها كانت تتحصر في تقديم المشورة والمساعدة في تنفيذ مشاريع التنمية واختيار الفنيين والخبراء الاجانب الذين تتعاقد معهم هذه البعثة لأشغال الوظائف في هيئة المصالح المشتركة والمشاريع التي تقوم بتنفيذها، كما قامت بتزويد الجزء الاكبر من الاموال لوكالة الانشاء والتعمير الليبية -الامريكية المشتركة. World Bank, , Op.Cit.p24 ؛ الحسناوي، المصدر السابق، ص ٣١.

(١٣) قاعدة امريكية، تقع على بضعة كيلومترات شرق العاصمة طرابلس الغرب في منطقة الملاحة وهي اكبر قاعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة الامريكية واحد مراكز التدريب الرئيسة لدول حلف الناتو، وكانت بمثابة دولة داخل دولة، سميت بهذا الاسم تخليداً لاسم طيار أمريكي قتل أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد منحت بريطانيا الولايات المتحدة حق استخدام القاعدة بعد احتلالها لطرابلس عام ١٩٤٣ لضرورات الحرب، وكان يجب ان ينتهي الامتياز بانتهاء الحرب، وبعدما وضعت الحرب أوزارها استمرت البقاء بالقاعدة واستعمالها إلى جانب بريطانيا إلى أن أخذت الصفة الرسمية للقاعدة بعد الاستقلال. تم الجلاء عن هذه القاعدة في ١١ حزيران/يونيو ١٩٧٠، وسميت بأسم قاعدة عقبة بن نافع. ينظر: السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الامريكية ١٩٤٠-١٩٩٢، مركز الحضارة للنشر، (القاهرة، ١٩٩٤)، ص ص ٩٢-٩٧؛ الحمداني، المصدر السابق، ص ٣٢، ص ١٤٥؛ محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠١٤)، ص ٣٤٥.

(١٤) الحسناوي، المصدر السابق، ص ص ٩٩-١٠٠.

(١٥) منظمة خيرية للمساعدات الامريكية تأسست عام ١٩٤٥ هدفها تقديم المساعدات الانسانية في جميع انحاء العالم ولها فروع في (٢٣) بلد من بلدان العالم. المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٦) حسن رمضان علي الفرجاني، التحضر في ليبيا، معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي، (الكويت، ١٩٧٢)، ص ص ٤-٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥، ص ١٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ص ١٤-١٥.

(١٩) حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٣٠٨.

(٢٠) World Bank, p26

(٢١) الفرجاني، المصدر السابق، ص ص ١٤-١٥.

(٢٢) محمود، المصدر السابق، ص ص ٣١٢-٣١٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(٢٤) يعد حقل زلطن اول بئر نفطي اكتشف في ليبيا عام ١٩٥٨، كما عثر بعدها على ستة حقول نفطية في منطقة سرت قبل نهاية عام ١٩٥٩ من شركة ((اسو)) وفي عام ١٩٦٠ اقيم ميناء نفطي في مرسى البريقة على خليج سرت، ثم بدأ تصدير اولى شحنات النفط الليبي في اب/أغسطس ١٩٦١. ينظر: دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٩٦، المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير المفوضية حول اكتشاف النفط في ليبيا الموجه إلى وزارة الخارجية، بغداد س ١/١ في كانون الثاني ١٩٥٨، وثيقة ٣٣، ص ٥١.

Ragai El Mallarb, "The Economic of Rapid Growth: Libya", The Middle east Journal, No. (3), Vol. (23), Summer, 1969, p. 309.

(٢٥) نابي، المصدر السابق، ص ص ٤١٢-٤١٣.

(٢٦) الفرجاني، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢٧) على الرغم من اهتمام الحكومة بقطاع الاسكان استمرت تلك الاكواخ إلى ان تم ازلتها في عام ١٩٧٥ ينظر: عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي ١٩٦٨-١٩٦٩، دار الفكر، (طرابلس، ١٩٧١) ص ٣٨؛ هنري جيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكرا إبراهيم منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، (طرابلس، ١٩٨١)، ص ص ١٣٣-١٣٤.

- (٢٨) منصور عمر الكيخيا، القذافي وسياسة المتناقضات، مراجعة: يوسف المجريسي، مركز الدراسات الليبية، (أكسفورد، ٢٠٠٧)، ص ١٦٠.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ص ١٦٤-١٦٦
- (٣٠) World Bank, , Op.Cit,p25؛ الكيخيا، المصدر السابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.
- (٣١) مجيد، خدوري، ليبيا الحديثة، مؤسسة فرنكلين للطباعة، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٣٨٠؛ علي أحمد عتيقة، اثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٣٨.
- (٣٢) ظاهر محمد صكر الحسناوي، "ليبيا في الوثائق الأمريكية المعاصرة ١٩٥٢-١٩٦٠"، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٢٤، ايار/مايو، (تونس، ٢٠٠٦)، ج ٣، ص ١٥٦؛ El mallarb, Op.Cit., p.309-311؛ عتيقة، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (٣٣) محمود، المصدر السابق، ص ٣٤٦؛ Bassiouni, Op.Cit. p.46.
- (٣٤) نهاية محمد صالح الحمداني، التطورات السياسية الداخلية في ليبيا ١٩٦٣-١٩٧٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠١٠)، ص ٣٣.
- (٣٥) ن، ا، بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩، ترجمة: عماد حماد: منشورات مركز جهاد الليبيين، (ليبيا، ١٩٨٨). ص ٣٥٥؛ عتيقة، المصدر السابق، ص ص ٤٦-٤٧؛ الحمداني، المصدر السابق، ص ٣٤.
- (٣٦) الطاهر الهادي الجهمي، اثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، مكتبة الخراز، (ليبيا، ١٩٦٩)، ص ص ٤٠-٤٢؛ الفرجاني، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (37) Charles and Cecil, "The Determinants of Libyan", The Middle east Journal, 1, Vol. XIX November, 1965, p.p. 30-31; ٤٧؛ المصدر السابق، ص ٤٧.
- (٣٨) عزيز محمد حبيب، ليبيا، المطبعة الفنية الحديثة، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ١٠٢.
- (٣٩) الجهمي، المصدر السابق، ص ٤٢؛ حبيب، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (٤٠) أنشئت منظمة البلدان المصدر للنفط اوبك (OPEC) بموجب المؤتمر التأسيسي الاول الذي عقد في بغداد بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ بحضور العراق وايران والسعودية والكويت وفنزويلا، وذلك كرد فعل على تلاعب الشركات النفطية بالأسعار، ولإيجاد قاعدة استراتيجية موحدة لإنتاج النفط ومنح الامتيازات النفطية، فضلاً عن تحديد الاسعار والتخلص من احتكار الشركات النفطية الأجنبية، وقد انضمت ليبيا إلى المنظمة في عام ١٩٦٢ وابو ظبي في عام ١٩٦٧ والجزائر عام ١٩٦٩ ونيجيريا عام ١٩٧١ والاكوادور عام ١٩٧٣ ومقرها الحالي في فيينا (عاصمة النمسا). وقد احتلت ليبيا المرتبة السادسة بين الدول المنتجة في العالم عام ١٩٦٧ ينظر: عبد القادر سيد احمد، الاوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، تقديم: جورج قريم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ص ٧٥-٧٦؛ سيروب ستيبانين، منظمة البلدان المصدرة للنفط، منشورات النفط والتنمية، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٨؛ الحمداني، المصدر السابق ١٢١.

- (٤١) حمدان امين الهادي، الخدمة المدنية في الدول العربية، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٣؛ ناصر محمد الصائغ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، (عمان، ١٩٨٦)، ص ص ٦٥١-٦٥٢.
- (٤٢) ولد في واحة الجغبوب عام ١٨٩٠ وهو حفيد مؤسس الحركة السنوسية محمد بن علي، تلقى تعليمه الديني في زاوية التاج وتسلم قيادة الحركة السنوسية عام ١٩١٦. وكان رجلاً ذا روح دبلوماسية أكثر منها قتالية، هاجر إلى مصر في عام ١٩٢٣، واشترك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء وعاد إلى ليبيا عام ١٩٤٧ توج ملكاً عليها في ٢٤ كانون الأول عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٩ عندما قام مجموعة من ضباط عسكريين بقيادة العقيد معمر القذافي بانقلاب ١ ايلول ١٩٦٩ بانتهاء النظام الملكي وعلان النظام الجمهوري، توفي السنوسي في مصر عام ١٩٨٣. للتفاصيل ينظر: الادعاء العام، حقيقة إدريس وثائق وصور وأسرار، ثلاثة اجزاء، منشورات الفاتح، (ليبيا، ١٩٧٦)؛ ئي. أ. ف. دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، مانشستر، (لندن، ١٩٨٨)، ص ص ٨-٣٢.
- (٤٣) مصطفى ابن حليم، ليبيا انبعاث امة.... وسقوط دولة، منشورات الجمل، (المانيا، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٨؛ الحمداني، المصدر السابق، ص ٤٧.
- (٤٤) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٦)، ص ص ٨٠-٨٢؛ مي فاضل الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد-، جامعة بغداد، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ١١٧.
- (٤٥) سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات الأقطار العربية، مطبعة القضاء، (النجف، ١٩٧٨)، ص ٥٩٥؛ العربي، إسماعيل، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر، ط ٢، (الجزائر، ١٩٨٠)، ص ص ٢٠٠-٢٠١؛ صائغ، المصدر السابق، ص ص ١٩٢-١٩٣.
- (٤٦) السامرائي، المصدر السابق، ص ٥٩٥؛ العربي، المصدر السابق ص ص ٢٠١-٢٠٢.
- (٤٧) World Bank, , Op.Cit,p35 جميل هلال، دراسات في الواقع الليبي، منشورات مكتبة الفكر، (ليبيا، ١٩٦٧)، ص ص ١٢٦-١٣٠؛ الحمداني، المصدر السابق، ص ٤٧.
- (٤٨) وتشير الاحصائيات السكانية إلى زيادة عدد سكان ليبيا من (١,١) مليون نسمة في عام ١٩٥٤ إلى ما يقارب (١.٥٦٤.٣٦٩) نسمة بحسب إحصاءات عام ١٩٦٤، وبلغ عدد الاشخاص الذين تركوا مناطقهم حوالي (٢٦٠٤١٤)، اذ انتقل ٥٠% منهم إلى مدينة طرابلس وحوالي ٢٣% منهم إلى بنغازي، وقد بلغت نسبة من هاجر إلى طرابلس وبنغازي ودرنة والجبل الاخضر والزاوية حوالي ٩١% من جملة المهاجرين وهذا مما أدى إلى اقفار الريف من القوة البشرية وبترك الارض بورا خربة، كما ان النفط ترك اثار مباشرة وغير مباشرة على تغير التوزيع الجغرافي للسكان بين عامي ١٩٥٤-١٩٦٤ اي قبل وبعد اكتشاف النفط. "حسن الخياط، تغيير التوزيع الجغرافي للسكان"، مجلة كلية التربية، العدد (٢)، (الجامعة الليبية، ١٩٧١)، ص ١٠٤.
- (٤٩) ان قانون النفط الليبي كان قد لزم الشركات الاجنبية بوجود بلوغ عدد المستخدمين الليبيين نسبة ٧٥% من اجمالي مستخدميها خلال عشر سنوات من تاريخ بداية عمليات كل منها، الا ان قلة كفاءة ومهارة القوى العاملة الليبية جعلت هذه الشركات تستخدم عناصر اجنبية بأعداد كبيرة، وتبين الاحصائيات التي نشرتها لجنة شؤون البترول ان عدد المستخدمين الليبيين في قطاع النفط في عام ١٩٥٦ كان (١١٥٠) مستخدماً معظمهم من العمال غير المهرة، زاد في عام ١٩٥٨ إلى (٤٦٠٠) ليبي، فيما بلغ عددهم في عام ١٩٦١ نحو (٨٠٠٠) عامل ووصل

نحو (١٢,٦٠٠) عاملاً في عام ١٩٦٤ منهم (٧١,٧%) لليبون والباقي عمال اجانب، وفي عام ١٩٦٧ وصل العدد إلى (٢٩٠٠) لبيي. حسن علي رمضان الفرجاني، التحضر في ليبيا، معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط، (الكويت، ١٩٧٢)، ص ٣٨؛ الجهمي، المصدر السابق، ص ٤٣؛ حبيب، المصدر السابق، ص ١٠٢

(٥٠) مينكاتاشاريا، "تقدير عدد السكان في ليبيا في السنوات ١٩٦٤-١٩٨٤"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، العدد ٣، المجلد الثامن، كلية الإدارة والاقتصاد، (بنغازي، ١٩٧٢)، ص ٦٣.

(٥١) صائغ، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(٥٢) في عام ١٩٦٦ قدم رئيس مجلس ادارة شركة اوكسيدنتال للنفط طلباً للحصول على عقد امتياز نفطي من الحكومة الليبية مقابل التزام الشركة بان تعيد استثمار ما يعادل ٥% من ارباحها في الاقتصاد الليبي. وقد وعد بإنشاء مشروع للأمنيا في ميناء الزويتينة النفطي وتطوير موارد المياه الكبيرة في الصحراء من خلال تنفيذ مشروع تجريبي زراعي في واحة الكفرة التي تقع في منتصف الصحراء الليبية الشرقية، بعد ان وجد فيها الخبراء الجيولوجيين كميات كبيرة من المياه الجوفية، غير ان احداً لم يتمكن من حساب نسبة المياه فيها، وبعد مرور ثلاثة سنوات على المشروع لم تعد الشركة حريصة على اكماله بسبب تكاليفه الباهظة. وفي عام ١٩٦٩ انتقل ادارة المشروع من الشركة إلى مجلس قيادة ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩. الكيخيا، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٥٣) محمد المبروك مهدي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، (ليبيا، ١٩٩٠)، ص ٤٣٥؛ نابي، المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(٥٤) بريون، المصدر السابق، ص ٣٢؛ حبيب، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٥٥) العربي، المصدر السابق ص ١٩١-١٩٦؛ نابي، المصدر السابق، ص ٤١٨.

(٥٦) حبيب، المصدر السابق، ص ١٤٣؛ المغربي، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٥٧) محمود، المصدر السابق، ص ٣١٧-٣١٩؛ نابي، المصدر السابق، ص ٤١٣.

(٥٨) الفرجاني، المصدر السابق، ص ١٩.

(٥٩) محمود، المصدر السابق، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٦٠) نابي، المصدر السابق، ص ٣١٤؛ الحمداني، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٦١) العربي، المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧؛ نابي، المصدر السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

(٦٢) حبيب، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٦٣) الفرجاني، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٦٤) حبيب، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٦٥) العربي، المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧؛ نابي، المصدر السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

(٦٦) الفرجاني، المصدر السابق، ص ٥٨؛ الحمداني، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٦٧) حبيب، المصدر السابق، ص ١٤٩-١٥٣؛ العربي، المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧؛ نابي، المصدر السابق، ص ٤١٦.

(٦٨) محمود، المصدر السابق، ص ٣٣١-٣٣٢.

(٦٩) حبيب، المصدر السابق، ص ١٦٨-١٦٩.

- (٧٠) نابي، المصدر السابق، ص ٤١١.
- (٧١) الفرجاني، المصدر السابق، ص ١٢.
- (٧٢) الجهمي، المصدر السابق، ص ٥١.
- (٧٣) محمود، المصدر السابق، ص ٣٣٤.
- (٧٤) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية، عالم الكتب، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ١٥٧؛ حبيب، المصدر السابق، ص ١٦٨-١٦٩.
- (٧٥) خيرى عزيز، "الاستعمار الجديد واقتصاد الوطن العربي"، مجلة الطليعة، العدد (٣)، السنة (٣)، (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ٤٧.
- (٧٦) الجهمي، المصدر السابق، ص ٥٠؛ حبيب، المصدر السابق، ص ١٦٩.
- (٧٧) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
- (٧٨) الجهمي، المصدر السابق، ص ٥٢.
- (٧٩) في عام ١٩٠٧ افتتح فرع مصرف روما بطرابلس، ثم خمسة مصارف اثناء الاحتلال الايطالي هي (سيشليا وايطاليا في عام ١٩١٢ و نابولي في عام ١٩١٣ والادخار وطرابلس في عام ١٩٢٣). وانشاء الحرب العالمية الثانية اقلت المصارف الايطالية ثم استأنفت ثلاثة منها فقط اعمالها في عام ١٩٥١ وهي (روما، نابولي، سيشليا)، للتفاصيل ينظر: عبد المنعم البيه، "المصارف في ليبيا، كيف قامت وكيف تليبت وبعض الاقتراحات"، مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة، العدد (٧٩)، مجلد ٦، (ليبيا، ١٩٧٠)، ص ٥-٢١.
- (٨٠) بعد عام ١٩٦٩ تغيرت تسمية العملة من الجنيه إلى الدينار بموجب قانون صدر في ٢٦ اب ١٩٧١. للتفاصيل ينظر: حسام خليل منصور "التطور النقدي والسياسة النقدية في ليبيا"، مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة، العدد (١)، مجلد ١٠، (ليبيا، ١٩٧١)، ص ٤٩-٥٠.
- (٨١) للتفاصيل ينظر: احمد مراد، "حول تأميم الملكية الأجنبية في الجهاز المصرفي الليبي"، مجلة المعرفة، العدد ١١، ايار/مايو، (دمشق، ١٩٧١)، ص ٢٩-٣٥؛

Omer Elsakit Influences on the development of the Libyan Banking Sector, iosr journal of Business and Managment (iosr-jbm), Volume19,(November 2017),pp 60-65.
www.iosrjournals.org

(٨٢) صائغ، المصدر السابق، ص ١٨٩.